

الكلام في حدوث العالم والإرادة في وصايا الإمام الرضا عليه السلام الاعتقادية

السيد قاسم علي الأحمدى (*)



(*) متخصص في الكلام والعقيدة - الحوزة العلمية / قم المقدسة.

الملخص

تتناول هذه الرسالة المختصرة إثبات حدوث العالم ووجوده الحقيقي المسبوق بالعدم، ونفي أزليّة ما سوى الله تعالى، استناداً إلى أخبار الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام، وسائر الأئمة المعصومين عليهم السلام، وإلى الأدلة العقلية التي ذكرها المتكلمون الشيعة.

يهدف البحث إلى تقديم دليلٍ موجزٍ على حدوث العالم ونفي أزليّة المخلوقات، معتمداً على النصوص الدينية والأدلة العقلية. يعتمد البحث على تحليل النصوص المروية عن الأئمة عليهم السلام والأدلة العقلية التي ذكرها متكلمو الشيعة، مع تقديم خلاصة موجزة ومفيدة. فتؤكد هذه الرسالة على أنّ العالم حادثٌ ومخلوق، وأنّ الله تعالى هو الأزليّ الأبديّ الذي لم يسبقه عدم. وتهدف إلى ترسيخ هذا الاعتقاد استناداً إلى الأدلة النقلية والعقلية.

الكلمات المفتاحية:

الإمام الرضا عليه السلام، الأزليّة، حدوث العالم، المتكلمون.



مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين، ولعنة الله على أعدائهم أجمعين من الآن إلى يوم الدين.

الحمد لله فاطر الأشياء إنشاءً، ومبتدعها ابتداءً بقدرته وحكمته لا من شيء فيبطل الاختراع، ولا لعلّة فلا يصحّ الابتداء، خلق ما شاء كيف شاء، متوحّداً بذلك لإظهار حكمته، وحقيقة ربوبيّته^[١]. والصلاة والسلام على أول من خلقه الله^[٢]، وابتدأه^[٣] بعد أن لم يزل تبارك وتعالى متفرّداً بوحْدانيّته^[٤]، وكان الله (عزّ وجلّ) ولا شيء معه^[٥]، ولا شيء غيره^[٦]، خاتم النبيّين وسيد المرسلين محمد بن عبد الله ﷺ، وآله الصراط المستقيم الأئمة المعصومين، ولا سيّما الكهف الحصين وغيث المضطرّ المستكين، الحجّة بن الحسن العسكري، رُوحى وأرواح العالمين لتراب مقدمه الفداء. ولعنة الله على أعدائهم الكفرة الفجرة أجمعين من الآن إلى قيام يوم الدين.

أمّا بعد، فهذه رسالةٌ مختصرةٌ في إثبات حدوث العالم ووجوده على نحو الحدوث الحقيقي، أي المسبوقية بالعدم الصريح، ونفي أزليّة ما سواه تعالى على ما يستفاد أولاً في أخبار مولانا ثامن الحجج علي بن موسى الرضا عليه آلاف

[١] الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي، ١٠٥/١، حديث ٣، الصدوق، محمد بن علي بن بابويه، التوحيد، ص ٩٨، حديث ٥.

[٢] الكافي، ٤٤٢/١، الصدوق، محمد بن علي بن بابويه، علل الشرايع، ص ٥.

[٣] المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار، ٣٠٧/٣، وج ٢٣/١٥.

[٤] الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي، ٤٤١/١، حديث ٥.

[٥] الصدوق، محمد بن علي بن بابويه، التوحيد: ٦٧، ١٨٧.

[٦] الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي، ١٠٧/١.

التحية والثناء^[١]، وثانياً في أخبار سائر الأئمة المعصومين عليهم السلام إشارةً والأدلة العقلية التي ذكرها المتكلمون من الشيعة مجملاً. ونستمد من العليّ القدير أن يسدّ خطانا، ويُخلص أعمالنا، ويجعل قادم أيامنا خيراً من ماضيه ويُرضى موالينا (سلام الله عليهم) عنّا.

وهذه الوجيزة مشتملةً على مقدّمة وخمسة فصولٍ، أمّا المقدّمة: قد ثبت بإجماع أهل الملل والنصوص المتواترة حدوث جميع ما سوى الله تعالى. والمراد بالحدوث هو أنّ أزمته وجود ما سواه تعالى في جانب الأزل متناهية، ولوجوده ابتداءً، وأنّ الله سبحانه وتعالى أبدع وأحدث وأوجد الأشياء بعد أن لم تكن، كما هو مضمون الآيات والأخبار والأدلة العقلية، خلافاً للفلاسفة، إذ المشهور بينهم هو أنّ ما سوى الله حادثٌ بالذات، وقديمٌ بالزمان.

ولا يخفى أنّ هذا البحث من أعظم الأصول الإسلامية وعدم القول بذلك (أي القول بقدم العالم وقدم الإرادة) يستلزم فساد العقيدة والدين، كما أُشير بذلك في الأخبار المتواترة القطعية عن الأئمة المعصومين عليهم السلام، وفي كلام ثامن الحجج مولانا الرضا (سلام الله عليه وعلى آبائه).

أمّا الروايات الواردة في كلام مولانا الرضا عليه السلام - الدالة على وقوع التفكيك بينه تعالى وبين ما سواه، وأنّ جميع ما سوى الله حادثٌ بمعنى انتهاء أزمته وجودها في الأزل إلى حدٍّ وينقطع، وأنها كائنةٌ بعد أن لم يكن بعديةً حقيقيةً لا بالذات فقط - فكثيرةٌ جداً كما لا تخفى على العارف بالأخبار.

ونحن نذكر الآن جملةً منها، وإن كانت بعض الأخبار النقلية الآتية متضمنةً للدليل العقلي أيضاً.

[١] وأيضاً حدوث إرادته تعالى على ما في كلامه عليه السلام، المستلزم لحدوث العالم بطريق أولى؛ لأنّ فاعليته تعالى للعالم بالمشيئة والإرادة، فإذا كانت الإرادة والمشية حادثة، فما كانت موجودة بالإرادة والمشية أولى بالحدوث كما لا يخفى.

الفصل الأوّل: الأخبار

١. رَوَى الصَّدُوقُ - مُسْنَدًا - عَنِ الحَسَنِ بْنِ خَالِدٍ عَنِ أَبِي الحَسَنِ الرُّضَاءِ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: «اعْلَمْ - عِلْمَكَ اللهُ الحَيْرَ - أَنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَدِيمٌ، وَالْقَدَمُ صِفَةٌ ذَلَّتِ العَاقِلَ عَلى أَنَّهُ لَا شَيْءَ قَبْلَهُ، وَلَا شَيْءَ مَعَهُ فِي دَيْمُومِيَّتِهِ، فَقَدْ بَانَ لَنَا بِإِقْرَارِ العَامَّةِ مَعَ المَعْجَزَةِ الصِّفَةِ^[١] أَنَّهُ لَا شَيْءَ قَبْلَ اللهِ، وَلَا شَيْءَ مَعَ اللهِ فِي بَقَائِهِ، وَبَطَلَ قَوْلُ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ كَانَ قَبْلَهُ، أَوْ كَانَ مَعَهُ شَيْءٌ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ مَعَهُ شَيْءٌ فِي بَقَائِهِ لَمْ يَجْزُ أَنْ يَكُونَ خَالِقًا لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَزَلْ مَعَهُ فَكَيْفَ يَكُونُ خَالِقًا لِمَنْ لَمْ يَزَلْ مَعَهُ؟ وَلَوْ كَانَ قَبْلَهُ شَيْءٌ كَانَ الأوَّلُ ذَلِكَ الشَّيْءَ لَا هَذَا، وَكَانَ الأوَّلُ أَوْلَى بِأَنْ يَكُونَ خَالِقًا لِلأَوَّلِ الثَّانِي»^[٢].

قال العلامة المجلسي رحمته الله: «لا يخفى أنه يدل على أنه لا قديم سوى الله، وعلى أن التأثير لا يعقل إلا في الحادث، وأن القدم مستلزمٌ لوجوب الوجود»^[٣]. وقال أيضًا في بحار الأنوار: «هذا الخبر صريحٌ في الحدوث ومعللٌ»^[٤].

٢. روى الطبرسي عن صفوان بن يحيى، قال: سألتني أبو قرة المحدث صاحب شبرمة أن أدخله على أبي الحسن الرضا عليه السلام، فاستأذنته فأذن له فدخَلَ فسأله عن أشياء من الحلال والحرام والفرائض والأحكام، حتى بلغ سؤاله إلى التوحيد، فقال له: أخبرني - جعلني الله فداك - عن كلام الله لموسى... وساق

[١] قوله عليه السلام: معجزة الصفة... والمعجزة اسم فاعل من أعجزته بمعنى وجدته عاجزًا، أو جعلته عاجزًا، أو من أعجزه الشيء بمعنى فاتته، وإضافتها إلى الصفة المراد بها القدم، من إضافة الصفة إلى الموصوف، وإنما وصفها بالإعجاز؛ لأنها تجدهم أو تجعلهم لنباهة شأنها، عاجزين عن إدراكهم كنهها، أو عن اتصافهم بها، أو عن إنكارهم لها، أو لأنها تفوتهم، وهم فاقدون لها. المجلسي، محمد باقر، مرآة العقول، ٥٤/٢.

[٢] الصدوق، محمد بن علي بن بابويه، التوحيد، ١٨٦ حديث ٢، الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي، ١٢٠/١ حديث ٢.

[٣] المجلسي، محمد باقر، مرآة العقول، ٥٥/٢.

[٤] المصدر نفسه، ٧٤/٥٤.

الكلام إلى أن قال: فما تقول في الكتب؟ فقال أبو الحسن عليه السلام: «التوراة والإنجيل والزبور والفرقان وكل كتاب أنزل كان كلام الله، أنزله للعالمين نوراً وهدى، وهي كلها محدثة، وهي غير الله...» قال أبو قرة: فهل تفتنى؟ فقال أبو الحسن عليه السلام: «أجمع المسلمون على أن ما سوى الله فان، وما سوى الله فعل الله والتوراة والإنجيل والزبور والفرقان فعل الله. ألم تسمع الناس يقولون: رب القرآن، وإن القرآن يقول يوم القيامة: يا رب هذا فلان - وهو أعرف به - قد أظمأت نهاره، وأسهرت ليله، فشغني فيه، وكذلك التوراة والإنجيل والزبور، وهي كلها محدثة مربةً أحدثها من ليس كمثله شيء، هدى لقوم يعقلون، فمن زعم أنهم لم يزل معه فقد أظهر أن الله ليس بأول قديم، ولا واحد، وأن الكلام لم يزل معه، وليس له بدء، وليس بإله»^[١].

قال العلامة المجلسي رحمته الله: «وليس له بدء»، أي ليس للكلام علة؛ لأن القديم لا يكون مصنوعاً «وليس بإله». أي والحال أنه ليس بإله، فكيف لم يحتج إلى الصانع، أو الصانع يلزم أن لا يكون إلهاً لوجود الشريك معه في القدم، وفي بعض النسخ «وليس بإله له». أي يلزم أن لا يكون الله إلهاً للكلام؛ لكونه معه دائماً»^[٢].

٣. روى الصدوق (رحمه الله) - مسنداً - عن أبي الحسن الرضا عليه السلام في خطبته الطويلة، قال: «أول عبادة الله معرفته، وأصل معرفة الله توحيد، ونظام توحيد الله نفي الصفات عنه لشهادة العقول أن كل صفة وموصوف مخلوق، وشهادة كل مخلوق أن له خالقاً ليس بصفة ولا موصوف، وشهادة كل صفة وموصوف بالافتران، وشهادة الافتران بالحدوث، وشهادة الحدوث بالامتناع من الأزل الممتنع من الحدوث... سبق الأوقات كونه، والعدم وجوده، والابتداء أزل... له معنى الربوبية إذ لا مربوب، وحقيقة الإلهية إذ لا مألوه، ومعنى العالم ولا معلوم، ومعنى الخالق ولا مخلوق، وتأويل السمع ولا مسموع ليس منذ خلق

[١] الاحتجاج: ٤٠٥، بحار الأنوار: ٣٤٤/١٠ حديث ٥.

[٢] المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار، ٣٦/٥٤.



اَسْتَحَقَّ مَعْنَى الْخَالِقِ، وَلَا بِإِحْدَاثِهِ الْبَرَايَا اسْتِفَادَ مَعْنَى الْبَارِئَةِ... كَيْفَ يَسْتَحَقُّ الْأَرْكَلَ مَنْ لَا يَمْتَنِعُ مِنَ الْحَدَثِ.... لَيْسَ فِي مُحَالِ الْقَوْلِ حُجَّةٌ، وَلَا فِي الْمَسْأَلَةِ عَنْهُ جَوَابٌ، وَلَا فِي مَعْنَاهُ لَهُ تَعْظِيمٌ، وَلَا فِي إِبَانَتِهِ عَنِ الْخَلْقِ ضَيْمٌ إِلَّا بِامْتِنَاعِ الْأَرْزَلِيِّ أَنْ يَثْنَى، وَمَا لَا بَدْءَ لَهُ أَنْ يُبْدَأَ...»^[١].

قال العلامة المجلسي رحمه الله: «وقد دلّت على تنافي الحدوث، أي المعلوليّة والأزليّة، وتأويل الأزليّة بوجود الوجود مع بعده يجعل الكلام خاليًا عن الفائدة، ودلالة سائر الفقرات ظاهرة كما فصلناه سابقًا، وظاهر أكثر الفقرات نفي الزمانيّة عنه سبحانه، وكذا قوله عليه السلام: «إلا بالامتناع الأزلي أن يثنى يدلّ على امتناع تعدّد القدماء، وكذا الفقرة التالية لها»^[٢].

٤. روى الصدوق (رحمه الله) - مسنداً - عن الحسن بن محمد التوفلي أنّه قال: "قَدِمَ سَلِيمَانُ الْمَرْوَزِيُّ مُتَكَلِّمٌ خِرَاسَانَ عَلَى الْمَأْمُونِ، فَأَكْرَمَهُ وَوَصَلَهُ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: إِنَّ ابْنَ عَمِّي عَلِيَّ بْنَ مُوسَى، قَدِمَ عَلَيَّ مِنَ الْحِجَازِ، وَهُوَ يُحِبُّ الْكَلَامَ... إِلَى أَنْ قَالَ سَلِيمَانُ: فَإِنَّهُ لَمْ يَزَلْ مُرِيدًا. قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «يَا سَلِيمَانُ فِرَادَتُهُ غَيْرُهُ؟». قَالَ نَعَمْ: قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «فَقَدْ أَثَبَّتَ مَعَهُ شَيْئًا غَيْرَهُ لَمْ يَزَلْ». قَالَ سَلِيمَانُ: مَا أَثَبْتُ. فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «هِيَ مُحَدَّثَةٌ يَا سَلِيمَانُ! فَإِنَّ الشَّيْءَ إِذَا لَمْ يَكُنْ أَرْكَلِيًّا كَانَ مُحَدَّثًا، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ مُحَدَّثًا كَانَ أَرْكَلِيًّا...». وَجَرَتْ الْمَنَازِرَةُ إِلَى أَنْ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَلَا تُخْبِرُنِي عَنِ الْإِرَادَةِ فَعَلٌ هِيَ أَمْ غَيْرُ فَعَلٍ؟». قَالَ: بَلْ هِيَ فَعَلٌ، قَالَ: «فَهِيَ مُحَدَّثَةٌ؛ لِأَنَّ الْفَعْلَ كُلَّهُ مُحَدَّثٌ». قَالَ: لَيْسَتْ بِفَعْلٍ. قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «فَمَعَهُ غَيْرُهُ لَمْ يَزَلْ». قَالَ سَلِيمَانُ: إِنَّهَا مَصْنُوعَةٌ، قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «فَهِيَ مُحَدَّثَةٌ». وَسَاقَ الْكَلَامَ إِلَى أَنْ قَالَ: قَالَ سَلِيمَانُ: إِنَّمَا عَنَيْتُ أَنَّهَا فَعَلٌ مِنَ اللَّهِ لَمْ يَزَلْ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَلَا تَعْلَمُ أَنَّ مَا لَمْ يَزَلْ لَا يَكُونُ مَفْعُولًا وَحَدِيثًا وَقَدِيمًا فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ؟ فَلَمْ يُحِرْ جَوَابًا، ثُمَّ أَعَادَ الْكَلَامَ إِلَى أَنْ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

[١] الصدوق، محمد بن علي بن بابويه، التوحيد، ٣٤ - ٤١، حديث ٢، الطبرسي، أحمد بن علي، الاحتجاج، ٣٩٩ - ٤٠٠.

[٢] المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار، ٥٤ / ٤٥.

«إِنَّ مَا لَمْ يَزَلْ لَا يَكُونُ مَفْعُولًا». قال سليمان: لَيْسَ الْأَشْيَاءُ إِرَادَةً، وَلَمْ يُرَدْ شَيْئًا، قَالَ ﷺ: «وَسَوَّسْتَ يَا سَلِيمَانُ! فَقَدْ فَعَلَ وَخَلَقَ مَا لَمْ يُرَدْ خَلْقُهُ وَفَعَلَهُ؟ وَهَذِهِ صِفَةٌ مَا لَا يَدْرِي مَا فَعَلَ تَعَالَى اللَّهُ عَنِ ذَلِكَ..». ثُمَّ أَعَادَ الْكَلَامَ إِلَى أَنْ قَالَ ﷺ: «فَالْإِرَادَةُ مُحَدَّثَةٌ، وَإِلَّا فَمَعَهُ غَيْرُهُ»^[١].

قال العلامة المجلسي رحمه الله: «حكّم ﷺ في هذا الخبر مراراً بأنه لا يكون قديم سوى الله، وأنه لا يعقل التأثير بالإرادة والاختيار في شيء لم يزل معه»^[٢].

٥. روى الصدوق رحمه الله - في ذكر مجلس الرضا عليه السلام مع أهل الأديان وأصحاب المقالات - فقال عمران الصّابي: أَخْبِرْنِي عَنِ الْكَائِنِ الْأَوَّلِ وَعَمَّا خَلَقَ؟ قَالَ ﷺ: «سَأَلْتِ فَافْهَمِي! أَمَّا الْوَاحِدُ فَلَمْ يَزَلْ وَاحِدًا كَائِنًا لَا شَيْءَ مَعَهُ بِلَا حُدُودٍ وَلَا أَعْرَاضٍ وَلَا يَزَالُ كَذَلِكَ، ثُمَّ خَلَقَ الْخَلْقَ مُبْتَدِعًا مُخْتَلِفًا بِأَعْرَاضٍ وَحُدُودٍ مُخْتَلِفَةٍ، وَلَا فِي شَيْءٍ أَقَامَهُ..»، إِلَى أَنْ قَالَ لَهُ عِمْرَانُ: يَا سَيِّدِي أَلَا تُخْبِرُنِي عَنِ الْخَالِقِ إِذَا كَانَ وَاحِدًا لَا شَيْءَ غَيْرُهُ، وَلَا شَيْءَ مَعَهُ، أَلَيْسَ قَدْ تَغَيَّرَ بِخَلْقِهِ الْخَلْقُ؟ قَالَ الرضا عليه السلام: «لَمْ يَتَغَيَّرْ (عَزَّ وَجَلَّ) بِخَلْقِ الْخَلْقِ، وَلَكِنَّ الْخَلْقَ يَتَغَيَّرُ بِتَغْيِيرِهِ..»، إِلَى أَنْ قَالَ: يَا سَيِّدِي! أَلَا تُخْبِرُنِي عَنِ اللَّهِ (عَزَّ وَجَلَّ)، هَلْ يُوحَدُ بِحَقِيقَةٍ أَوْ يُوحَدُ بِوَصْفٍ؟ قَالَ الرضا عليه السلام: «إِنَّ اللَّهَ الْمُبْدِيَّ الْوَاحِدَ الْكَائِنَ الْأَوَّلَ لَمْ يَزَلْ وَاحِدًا لَا شَيْءَ مَعَهُ، فَرَدًّا لَا ثَانِي مَعَهُ، لَا مَعْلُومًا وَلَا مَجْهُولًا وَلَا مُحْكَمًا وَلَا مُشَابِهًا وَلَا مَذْكُورًا وَلَا مَنْسِيًّا وَلَا شَيْئًا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ غَيْرُهُ، وَلَا مِنْ وَقْتٍ كَانَ، وَلَا إِلَى وَقْتٍ يَكُونُ، وَلَا بِشَيْءٍ قَامَ، وَلَا إِلَى شَيْءٍ يَقُومُ، وَلَا إِلَى شَيْءٍ اسْتَنَّدَ، وَلَا فِي شَيْءٍ اسْتَكَنَّ، وَذَلِكَ كُلُّهُ قَبْلَ الْخَلْقِ إِذْ لَا شَيْءَ غَيْرُهُ»^[٣].

قال العلامة المجلسي رحمه الله: «لا في شيء أقامه»، أي في مادة قديمة كما زعمته

[١] [الصدوق، التوحيد، ٤٤٥ - ٤٥١، عيون الأخبار، ١/١٨٣ - ١٨٦.

[٢] [المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار، ٥٤ / ٥٨.

[٣] [الصدوق، التوحيد، ٤٣٠ - ٤٣٥، عيون الأخبار، ١/١٦٩ - ١٧٢.



الفلاسفة... «هل يوحد بحقيقة» أي هل يتأتى توحيده مع تعقل كنه حقيقته، أو إنمّا يوحد مع تعقله بوجه من وجوهه، وصفة من صفاته، وفي بعض النسخ بالجيم من الوجدان، أي يعرف، وهو أظهر فأجاب عليه السلام: بأنه سبحانه يعرف بالوجه التي هي محدثه في أذهاننا، وهي مغايرة لحقيقته تعالى، وما ذكره أولاً لبيان أنه قديم أزلي، والقديم يخالف المحدثات في الحقيقة وكل شيء غيره فهو حادث. وقوله عليه السلام: «لا معلوماً» تفصيل وتعميم للثاني، أي ليس معه غيره لا معلوم ولا مجهول، والمراد بالمحكم ما يعلم حقيقته، وبالمتشابه ضده، ويحتمل أن يكون إشارة إلى نفي قول من قال بقدم القرآن فإنّ المحكم والمتشابه يطلقان على آياته»^[١].

أقول: يظهر ممّا ذكرنا من الروايات أنّ قوله: «ولا يزال كذلك» يرجع إلى قوله: «بلا حدود ولا أعراض» لا إلى مجموع ما تقدّم كي يوهم صحة تأويل قولهم (صلوات الله عليهم): «كان الله ولا شيء معه»^[٢] بالمعية الرتيبة. وأضف إلى ذلك أنّ قوله عليه السلام: «ثم خلق» في الرواية التي مرّ ذكرها يشير إلى الترتيب الزمني، وأنّ تقريره عليه السلام لقول السائل حينما قال: «إذا كان واحداً لا شيء غيره...». فيه إشارة إلى الغيرية الحقيقية.

٦. روى الكليني رحمته الله بسنده عن محمد بن زيد قال: جئت إلى الرضا عليه السلام أسأله عن التوحيد، فأملى عليّ: «الحمد لله فاطر الأشياء إنشاءً، ومبتدعها ابتداءً بقدرته وحكمته»^[٣] لا من شيء فيبطل الاختراع، ولا لعلّة فلا يصحّ الابتداء، خلق ما شاء كيف شاء متوحداً بذلك لإظهار حكمته وحقيقة ربوبيته، لا تضبطه العقول، ولا تبلغه الأوهام، ولا تدركه الأبصار، ولا يحيط به مقدار عجزت دونه العبارة، وكلت دونه الأبصار وضلّ فيه تصاريف الصفات احتجب بغير حجاب

[١] المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار، ٥٢/٥٤ - ٥٣.

[٢] الصدوق، محمد بن علي بن بابويه، التوحيد، ٦٧، حديث ٢٠.

[٣] متعلّق بالابتداء، أو به وبالفطر والإنشاء (آت).

مَحْجُوبٌ، وَاسْتَتَرَ بِغَيْرِ سِتْرٍ مَسْتُورٌ، عُرِفَ بِغَيْرِ رُؤْيَةٍ، وَوُصِفَ بِغَيْرِ صُورَةٍ، وَنُعِتَ بِغَيْرِ جِسْمٍ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ»^[١].

٧. روى الصدوق رحمته بسنده عن مولانا الرضا عليه السلام قال: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الْمُلْهِمِ عِبَادَةَ الْحَمْدِ، وَفَاطِرِهِمْ عَلَى مَعْرِفَةِ رَبُّوبِيَّتِهِ، الدَّالَّ عَلَى وُجُودِهِ بِخَلْقِهِ، وَبِحُدُوثِ خَلْقِهِ عَلَى أَزَلِهِ، وَبِأَشْبَاهِهِمْ عَلَى أَنْ لَا شِبْهَ لَهُ... فَالْحِجَابُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ خَلْقِهِ لِامْتِنَاعِهِ، مِمَّا يُمْكِنُ فِي ذَوَاتِهِمْ وَلَا يُمْكِنُ ذَوَاتِهِمْ مِمَّا يَمْتَنِعُ مِنْهُ ذَاتُهُ، وَلَا فِتْرَاقَ الصَّانِعِ وَالْمَصْنُوعِ، وَالرَّبِّ وَالْمَرْبُوبِ، وَالْحَادِّ وَالْمَحْدُودِ... عَالِمٌ إِذْ لَا مَعْلُومَ، وَخَالِقٌ إِذْ لَا مَخْلُوقَ، وَرَبٌّ إِذْ لَا مَرْبُوبَ، وَإِلَهٌ إِذْ لَا مَأْلُوهَ، وَكَذَلِكَ يُوصَفُ رَبُّنَا، وَهُوَ فَوْقَ مَا يَصِفُهُ الْوَاصِفُونَ»^[٢].

٨. رَوَى الصَّدُوقُ رحمته مُسْنَدًا عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ خَالِدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ الرِّضَا عَلِيَّ بْنَ مُوسَى (عليهما السلام) يَقُولُ: «لَمْ يَزَلِ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَلِيمًا قَادِرًا حَيًّا قَدِيمًا سَمِيعًا بَصِيرًا».

فَقُلْتُ لَهُ: يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ! إِنْ قَوْمًا يَقُولُونَ: إِنَّهُ (عَزَّ وَجَلَّ) لَمْ يَزَلْ عَالِمًا بَعْلَمَ، وَقَادِرًا بِقُدْرَةٍ، وَحَيًّا بِحَيَاةٍ، وَقَدِيمًا بِقَدَمٍ، وَسَمِيعًا بِسَمْعٍ، وَبَصِيرًا بِبَصَرٍ^[٣]، فَقَالَ عليه السلام: «مَنْ قَالَ ذَلِكَ وَدَانَ بِهِ فَقَدْ اتَّخَذَ مَعَ اللَّهِ إِلَهَةً أُخْرَى، وَلَيْسَ مِنْ وَلَايَتِنَا عَلَى شَيْءٍ»، ثُمَّ قَالَ عليه السلام: «لَمْ يَزَلِ اللَّهُ (عَزَّ وَجَلَّ) عَلِيمًا قَادِرًا حَيًّا قَدِيمًا سَمِيعًا بَصِيرًا لِذَاتِهِ، تَعَالَى عَمَّا يَقُولُ الْمُشْرِكُونَ وَالْمُشْبِهُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا»^[٤].

[١] الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي، ١٠٥/١، حديث ٣، الصدوق، محمد بن علي بن بابويه، التوحيد، ٩٨ حديث ٥.

[٢] الصدوق، محمد بن علي بن بابويه، التوحيد، ٥٦ حديث ١٤.

[٣] هذه مقالة الأشاعرة في صفاته، تعالى عن ذلك علوًّا كبيرًا.

[٤] الصدوق، التوحيد، ١٤٠، حديث ٣، عيون الأخبار، ١١٩/١، حديث ١٠.



تكميل البحث

ولنشير هنا إلى بعض فقرات الروايات الدالة على الحدوث بالمعنى المذكور عن غير مولانا الرضا عليه السلام من بقية الأئمة عليهم السلام:

٩. عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: «... لم يخلق الأشياء من أصولٍ أزليّةٍ، ولا من أوائلٍ أبديةٍ، بل خلق ما خلق..»^[١].

١٠. عن أبي جعفر الباقر عليه السلام أنه قال: «يا إبراهيم، إنّ الله تبارك وتعالى لم يزل عالماً قديماً خلق الأشياء لا من شيء، ومن زعم أنّ الله خلق الأشياء من شيء فقد كفر؛ لأنّه لو كان ذلك الشيء الذي خلق منه الأشياء قديماً معه في أزليّته وهويّته كان ذلك الشيء أزليّاً، بل خلق الله تعالى الأشياء كلّها لا من شيء»^[٢].

١١. سئل أبو جعفر عليه السلام: فالشيء [أي أوّل شيء خلقه الله] هل خلقه من شيءٍ أو من لا شيءٍ؟ فقال: «خلق الشيء لا من شيء كان قبله، ولو خلق الشيء من شيءٍ إذا لم يكن له انقطاع أبداً، ولم يزل الله إذا ومعه شيء، ولكن كان الله ولا شيء معه..»^[٣].

١٢. عن أمير المؤمنين عليه السلام: «... إنّما كلامه سبحانه فعلاً منه، أنشأه ومثله، لم يكن من قبل ذلك كائناً، ولو كان قديماً لكان إلهاً ثانياً»^[٤].

وغيرها من الأخبار الكثيرة في هذا الباب التي غفل عنها هؤلاء - وبالأسف - ولذا انحرفوا عن جادة الصواب وألحدوا برّب الأرباب. ولا يخفى أنّ هذه الأحاديث صريحةٌ في مسبوقة العالم بالعدم. فراجع رسالتنا (وجود العالم بعد العدم عند

[١] الشريف الرضي، محمد بن الحسين، نهج البلاغة، ٢٣٣ خطبة ١٦٣.

[٢] الصدوق، علل الشرايع، ٦٠٧ حديث ٨١، المجلسي، بحار الأنوار ٥ / ٢٣٠.

[٣] الكليني، الكافي، ٨ / ٩٤ حديث ٦٧، الصدوق، التوحيد، ص ٦٧، حديث ٢٠.

[٤] الشريف الرضي، محمد بن الحسين، نهج البلاغة، ٢٧٤، خطبة ١٨٦.

الإمامية)، وقد أثبتنا بالبراهين القطعية من الآيات والروايات المتواترة والأدلة العقلية حدوث ما سوى الله تعالى بهذا المعنى.

وبعد هذا كله وغيره، فلا نحسب أنّ الروايات هذه تحتاج إلى بيان؛ إذ هي تبيان، ومع ذلك لسائل أن يقول: هل يصحّ تأويل هذه النصوص الصريحة وغيرها على خلاف ظاهرها؟

وهل كان بإمكان الأحاديث أن تُبين المقصود بأكثر ممّا بيّنت؟

وهل يستطيع أحد تبيين وجود الأشياء بعد عدمها بأصح من هذه التعبيرات:

كقوله (عليه السلام): «إنّ الشيء إذا لم يكن أزليّاً كان محدثاً، وإذا لم يكن محدثاً كان أزليّاً... ألا تعلم أنّ ما لم يزل لا يكون مفعولاً وقديماً وحديثاً في حالة واحدة»^[١].

وقوله (عليه السلام): «كيف يكون خالقاً لمن لم يزل معه؟»^[٢].

وقوله (عليه السلام): «لو كان (أي الكلام) قديماً لكان إلهاً ثانياً»^[٣].

وقوله (عليه السلام): «لم يخلق الأشياء من أصول أزليّة»^[٤].

وقوله (عليه السلام): «لو كان أوّل ما خلق من خلقه الشيء من الشيء، إذّا لم يكن له

انقطاع أبداً، ولم يزل الله إذا ومعه شيء»^[٥].

وقوله (عليه السلام): «من زعم أنّهم لم يزلن معه فقد أظهر أنّ الله ليس بأوّل قديم، ولا

واحد، وأنّ الكلام لم يزل معه، وليس له بدء، وليس بإله»^[٦]. وغيرها من الأحاديث.

ولنا أن نتساءل بعد هذا، لو لم تكن هذه صريحةً في المطلوب فما هو اللفظ

[١] الصدوق، محمد بن علي بن بابويه، التوحيد: ٤٤٥ - ٤٥١.

[٢] المصدر نفسه، ١٨٦ حديث ٢.

[٣] الشريف الرضي، محمد بن الحسين، نهج البلاغة، ٢٧٣ - ٢٧٤ خطبة ١٨٦.

[٤] المصدر نفسه، ٢٣٢ خطبة، ١٦٣.

[٥] الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي، ٨ / ٩٤ حديث ٦٧.

[٦] الطبرسي، أحمد بن علي، الاحتجاج، ص ٤٠٥.



الصريح إذًا؟!

ونعم ما أفاده العلامة المجلسي رحمته: «إذا أمعنت النظر فيما قدّمناه، وسلكت مسلك الإنصاف، ونزلت عن مطية التعنت والاعتساف، حصل لك القطع من الآيات المتظافرة والأخبار المتواترة الواردة بأساليب مختلفة، وعبارات متفننة من اشتغالها على بيانات شافية، وأدلة وافية بالحدوث بالمعنى الذي أسلفناه، ومن تتبع كلام العرب وموارد استعمالاتهم وكتب اللغة يعلم أن الإيجاد والإحداث والخلق والفطر والإبداع والاختراع والصنع والإبداء لا تطلق إلا على الإيجاد بعد العدم.

قال المحقق الطوسي رحمته في شرح الإشارات: إنّ أهل اللغة فسّروا الفعل بإحداث شيء. وقال أيضا: «الصنع»: إيجاد شيء مسبوق بالعدم. وفي اللغة: «الإبداع»: الإحداث. ومنه: البدعة لمحدثات الأمور، وفسّروا الخلق بإبداع شيء بلا مثال سابق....

ومن تتبع الآيات والأخبار لا يبقى له ريبٌ في ذلك كقوله: «لا من شيء فيبطل الاختراع، ولا لعلّة فلا يصح الابتداء»، مع أنّه قد وقع التصريح بالحدوث بالمعنى المعهود في أكثر النصوص المتقدّمة بحيث لا يقبل التأويل وبانضمام الجميع بعضها مع بعض يحصل القطع بالمراد؛ ولذا ورد أكثر المطالب الأصوليّة الاعتقاديّة كالمعاد الجسماني، وإمامة أمير المؤمنين عليه السلام وأمثالهما في كلام صاحب الشريعة بعبارات مختلفة وأساليب شتى ليحصل الجزم بالمراد من جميعها، مع أنّها اشتملت على أدلة مجمّلة، من تأمل فيها يحصل له القطع بالمقصود. ألا ترى إلى قولهم عليه السلام في مواضع: «لو كان الكلام قديماً لكان إلهاً ثانياً»، وقولهم: «وكيف يكون خالقاً لمن لم يزل معه»، إشارة إلى أنّ الجعل لا يتصوّر للقديم؛ لأنّ تأثير العلة إنّما إفاضة أصل الوجود، وإما إفادة بقاء الوجود، واستمرار الجعل الأول، والأول هي العلة الموجدة، والثاني هي المبقية، والموجود الدائمي محال

أن تكون له علةٌ موجدةٌ كما تحكم به الفطرة السليمة سواء كان بالاختيار أو بالإيجاب لكن الأول أوضح وأظهر.

ومما ينبه عليه: أن في الحوادث المشاهدة في الآن الأول تأثير العلة هو إفاضة أصل الوجود، وفي كلِّ آن بعده من آتات زمان الوجود تأثير العلة هو إبقاء الوجود واستمرار الجعل الأول، ولو كان ممكن دائمي الوجود فكلُّ آن يفرض من آتات زمان وجوده الغير المتناهي في طرف الماضي، فهو آن البقاء واستمرار الوجود، ولا يتحقق آن إفاضة أصل الوجود فجميع زمان الوجود هو زمان البقاء، ولا يتحقق آن ولا زمانٌ للإيجاد وأصل الوجود قطعاً.

فنقول في توجيه الملازمة في الخبر الأول: لو كان الكلام الذي هو فعله تعالى قديماً دائمي الوجود لزم أن لا يحتاج إلى علة أصلاً؛ أمّا الموجدة فلما مرّ، وأمّا المبقية فلائها فرع الموجدة، فلو انتفى الأول انتفى الثاني بطريق أولى، والمستغني عن العلة أصلاً هو الواجب الوجود فيكون إلهاً ثانياً، وهو خلاف المفروض أيضاً؛ لأنّ المفروض أنه كلام الواجب وفعله سبحانه، ومثله يجري في الخبر الثاني. ويؤيدُهُ ما روي في الكافي وغيره في حديث الفُرْجَةِ عَنِ الصَّادِقِ عليه السلام حَيْثُ قَالَ لِلزَّنْدِيقِ: «ثُمَّ يَلْزِمُكَ إِنْ ادَّعَيْتَ اثْنَيْنِ فُرْجَةً مَا بَيْنَهُمَا حَتَّى يَكُونَا اثْنَيْنِ فَصَارَتِ الْفُرْجَةُ ثَالِثًا بَيْنَهُمَا قَدِيمًا مَعَهُمَا فَيَلْزِمُكَ ثَلَاثَةٌ الْخَبَرِ»^[١]. حيث حكم على الفرجة من جهة القدم بكونه إلهاً ثالثاً واجب الوجود^[٢].

[١] الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي، ٨١ / ١.

[٢] المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار، ٥٤ / ٥٤ - ٢٥٥.



الفصل الثاني: إثبات حدوث العالم من طريق حدوث الإرادة والمشية

لا يخفي، المستفاد من الأخبار أن إرادته تعالى ومشيته حادثة، ومن صفات الفعل لا الذات، فإذا كانت الإرادة والمشية محدثتين وجميع الأشياء موجودة بالإرادة والمشية، فالأشياء أولى بالحدوث. وهذا دليل مستقل في إثبات حدوث العالم بالمعنى الذي ذكرناه. ومن جملة هذه الأخبار:

ما رَوَى الصَّدُوقُ رحمته - مسنداً - عن أبي الحسن الرضا عليه السلام أنه قال: «المشيئة والإرادة من صفات الأفعال، فمن زعم أن الله تعالى لم يزل مُريدًا شائئًا فليس بموحد»^[١].

قال العلامة المجلسي رحمته: «لعلّ الشرك باعتبار أنه إذا كانت الإرادة والمشية أزليتين، فالمراد والمشية أيضًا يكونان أزليين، ولا يعقل التأثير في القديم، فيكون إلهًا ثانيًا كما مر مرارًا، أو أنهما لما لم يكونا عين الذات فكونهما دائمًا معه سبحانه يوجب إلهين آخرين بتقريب ما مرّ. ويؤيد الأول ما رواه في التوحيد أيضًا عن عاصم بن حميد عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قُلْتُ لَهُ لَمْ يَزَلِ اللَّهُ مُرِيدًا فَقَالَ: إِنَّ الْمُرِيدَ لَا يَكُونُ إِلَّا لِمُرَادٍ مَعَهُ بَلْ لَمْ يَزَلْ عَالِمًا قَادِرًا ثُمَّ أَرَادَ»^[٢] [٣].

قال السيّد الخوئي رحمته: «ثم إنّ قوله عليه السلام في الصحيحة المتقدمة: «إنّ المرید لا يكون إلا المراد معه» إشارة إلى أنّ الإرادة الإلهية لو كانت ذاتية لزم قدم العالم، وهو باطل، ويؤيد هذا رواية الجعفري عن الرضا عليه السلام «فمن زعم أنّ الله لم يزل مُريدًا شائئًا فليس بموحد»، فإنّه صريح في أنّ إرادته ليست عين ذاته كالعلم، والقدرة، والحياة»^[٤].

[١] الصدوق، محمد بن علي بن بابويه، التوحيد، ٣٣٨ حديث ٥.

[٢] الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي، ١٠٩/١ حديث ١، الصدوق، محمد بن علي بن بابويه، التوحيد، ١٤٦ حديث ١٥.

[٣] المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار، ٣٧/٥٤ - ٣٨.

[٤] المحاضرات: ٣٩/٢.



لا يخفي على من راجع الأخبار أنّ الإرادة والمشية من صفات الفعل التي يصحّ سلبها عنه تعالى في الأزل، كما في صحيحة عاصم بن حميد عن أبي عبد الله عليه السلام: قال قلت له: لم يزل الله مريداً؟ قال: «إنّ المرید لا يكون إلاّ لمراد معه لم يزل الله عالماً قادراً، ثم أراد»^[١]. وفي صحيحة محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام: «المشيّة محدثة»^[٢]، وغيرها من الأخبار، ولا مجال لنا البحث عنها هنا^[٣]. ولا يلزم منه نقص، لا من صفات الذات المعبرة له في الأزل مثل العلم والقدرة؛ فإنّ نفيها عنه تعالى يوجب النقص فيه للزوم الجهل والعجز.

نكتة مهمة: وقد دلّت الروايات الكثيرة على أنّ فاعليته تعالى للأشياء إنّما هي بالإرادة والمشية لا بالذات، كما في صحيحة عمر بن أذينة عن أبي عبد الله عليه السلام: قال: «خلق الله المشية بنفسها، ثم خلق الأشياء بالمشية»^[٤].

وعن الصادق عليه السلام: لما صعد موسى عليه السلام إلى الطور فنادى ربّه (عزّ وجلّ) قال: «يا ربّ أرني خزائنك، فقال: يا موسى! إنّما خزائني إذا أردتُ شيئاً أن أقول له: كن، فيكون»^[٥]. وعن أبي جعفر عليه السلام: «أنشأ ما شاء كيف شاء بمشيّته»^[٦]. وعن موسى بن جعفر عليهما السلام: «... كلّ شيءٍ سواه مخلوق، وإنّما تُكوّن الأشياء بإرادته ومشيّته من غير كلامٍ وتردّدٍ في نفس، ونطقٍ بلسان..»^[٧]، والأخبار بهذا المضمون كثيرة جداً، فراجع.

[١] الصدوق، محمد بن علي بن بابويه، التوحيد، ١٤٦ حديث ١٥.

[٢] المصدر نفسه، ١٤٧ حديث ١٧.

[٣] المصدر نفسه، ١٤٦، والكافي باب الإرادة وباب المشية والإرادة.

[٤] المصدر نفسه، ١٤٨ حديث ١٩.

[٥] الصدوق، محمد بن علي بن بابويه، التوحيد، ١٣٣ حديث ١٧.

[٦] المصدر نفسه، ص ١٧٤.

[٧] الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي، ١٠٦/١، حديث ٧، التوحيد: ١٠٠ حديث ٨.



فلو كانت فاعليته تعالى بالذات (لا بالإرادة والمشية) يلزم أن يكون الله تعالى موجباً في فعله؛ لأنّ تخلف ما بالذات عن الذات محال. (نتيجة ذلك) فإذا كانت الإرادة والمشية محدثّةً وجميع الأشياء موجودةً بالإرادة والمشية، فهي أولى بالحدوث، كما تقدّم هذا البيان. وهذا دليلٌ مستقلٌّ في إثبات حدوث العالم بالمعنى الذي ذكرناه.

الفصل الثالث: الأدلة العقلية

الأدلة العقلية الدالة على حدوث العالم كثيرة ذكرناها في كتاب (شرح كشف المراد)، ونشير باختصار إلى بعضها:

الدليل الأول: برهان التطبيق، وتقريره بوجوه، منها: ما أفاده العلامة الحلبي رحمه الله في كتاب مناهج اليقين حيث قال: «نفرض من اليوم إلى الأزل جملةً، ومن خلق آدم إلى الأزل أخرى، ونطبّق، فإمّا أن يتساويا فيكون المتفاوت متساوياً وهو محال. وإمّا أن يختلفا في الجانب الأزلي فالكلّ حادث...»^[١].

وقال في كشف المراد: «من الوجوه الدالة على امتناع التسلسل، وهو المسمّى ببرهان التطبيق، وهو دليلٌ مشهورٌ، وتقريره: أنا إذا أخذنا جملة العلل والمعلولات إلى ما لا يتناهى، ووضعناها جملةً، ثم قطعنا منها جملةً متناهيةً، ثم أطبقنا إحدى الجملتين بالأخرى بحيث يكون مبدأ كلّ واحدة من الجملتين واحداً، فإن استمرت إلى ما لا يتناهى كانت الجملة الناقصة مثل الزائدة، هذا خلف، وإن انقطعت الناقصة تناهت ويلزم تناهي الزائدة؛ لأنّ ما زاد على المتناهي بمقدار متناهٍ فهو متناهٍ»^[٢].

الدليل الثاني: قال العلامة الحلبي رحمه الله في مناهج اليقين: «لو كانت الحركات

[١]- العلامة الحلبي، الحسن بن يوسف، مناهج اليقين، ص ٩٣.

[٢]. العلامة الحلبي، الحسن بن يوسف، كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، ص ١١٨.

غير متناهية كان اليوم موقوفاً على انقضاء ما لا يتناهى»^[١].

كما في حديث رسول الله ﷺ حيث استدلّ على حدوث العالم بثلاثة طرق^[٢]:

الأول: قال: «أو لستم تُشاهدون الليل والنهار، وأحدهما بعد الآخر؟ فقالوا: نعم. فقال: أترونهما لم يزالا ولا يزالان؟ فقالوا: نعم. فقال: أفيجوز عندكم اجتماع الليل والنهار؟ فقالوا: لا. فقال ﷺ: فإذا منقطع أحدهما عن الآخر، فيسبق أحدهما، ويكون الثاني جارياً بعده. قالوا: كذلك هو. فقال: قد حكمتم بحدوث ما تقدّم من ليلٍ ونهارٍ لم تُشاهدوهما، فلا تنكروا الله قدرته»^[٣].

الثاني: ثم قال ﷺ: «أتقولون ما قبلكم من الليل والنهار، متناهٍ أم غير متناهٍ؛ فإن قلتم إنّه غير متناهٍ فقد وصل إليكم آخر بلا نهاية لأوله، وإن قلتم متناهٍ فقد كان ولا شيء منهما؟ قالوا: نعم. قال لهم: أقلتم إن العالم قديمٌ غير محدثٍ وأنتم عارفون بمعنى ما أقررتم به، وبمعنى ما جحدتموه؟ قالوا: نعم»^[٤].

[١]. العلامة الحلي، الحسن بن يوسف، مناهج اليقين، ٩٣.

[٢] الطبرسي، أحمد بن علي، الاحتجاج، ١ / ٢٥.

[٣] الطريق الأول: «يُستدلّ بما يُشاهد من الليل والنهار واختلافهما وتقدّمهما وتأخرهما؛ فكلّ شيئين موجودين إذا كان بينهما تقدّم وتأخر، فلا بدّ أن يكونا حادثين؛ إذ لو كانا أزليين لكان كلّ منهما واقعاً في عرض الآخر (في رتبة واحدة). والتقدّم والتأخر يستلزمان الأوليّة والآخريّة، ومقتضى كونهما أولاً وآخراً أن يكون لهما بداية. فمثلاً، لو كان الإنسان والنبات -وهما موجودان حقيقيان في العالم- أحدهما متقدّماً على الآخر، وجب أن يكون أحدهما أولاً والآخر آخراً، ولا بدّ أن يكون الآخر موجوداً بعد الأول. ولو كانا أزليين، لكان كلّ منهما في عرض الآخر، ولما وُجد بينهما تقدّم ولا تأخر.»

الطريق الثاني: «إنّ الحادث اليومي والأمر المتجدد، إذا كان متناهياً من حيث المبدأ، فهو مسبوق بالعدم. وإن كان غير متناهٍ، لزم أن يتّصف الحادث بالآخريّة دون أن يتّصف بالأوليّة، مع أنّ الآخريّة والأوليّة من الأمور التي بينها تضاييف، وتحقق أحد المتضايفين دون الآخر محال، تماماً كالقدّم والتأخر.»

[٤] الطريق الثاني: «إنّ الحادث اليومي والأمر المتجدد، إذا كان متناهياً من حيث المبدأ، فهو مسبوق بالعدم. وإن كان غير متناهٍ، لزم أن يتّصف الحادث بالآخريّة دون أن يتّصف بالأوليّة، مع



الثالث: قال رسول الله ﷺ: «فهذا الذي تشاهدونه من الأشياء بعضها إلى بعض يفتقر؛ لأنه لا قوام للبعض إلا بما يتصل به، كما نرى البناء محتاجاً بعض أجزائه إلى بعض، وإلا لم يتسق ولم يستحکم، وكذلك سائر ما نرى». وقال ﷺ: فإذا كان هذا المحتاج بعضه إلى بعض لقوته وتمامه هو القديم، فأخبروني أن لو كان محدثاً كيف كان يكون؟ وماذا كانت تكون صفته؟ قال: فبهِتُوا وعلموا أنهم لا يجدون للمحدث صفة يصفونه بها إلا وهي موجودة في هذا الذي زعموا أنه قديم، فوجموا وقالوا: سننظر في أمرنا»^[١].

قال المحقق الطوسي رحمه الله: «إنَّ كلَّ واحدٍ من الحوادث على تقدير كونه مسبوqاً بما لا نهاية له يستحيل أن يوجد إلا بعد انقضاء ما لا نهاية له من الحوادث حتّى يصل النوبة إليه، وانقضاء ما لا نهاية له محال. ويلزم منه أن يكون وجود كلِّ حادثٍ يسبقه ما لا نهاية له من الحوادث، فيكون وجوده محالاً، ولكنَّ الحوادث موجودة. فإذن كونها مسبوقاً بما لا نهاية له باطل»^[٢].

قال في أنوار الملكوت: «والمصنّف استدللَّ على إبطال التسلسل مطلقاً بوجوه: أحدها التطبيق وهو أن فرض جملة لا يتناهى من الآن الى الأزل، وأخرى من زمان الطوفان إليه، ثم أطبق إحدى الجملتين بالأخرى،...

أن الآخرة والأولية من الأمور التي بينها تضاييف، وتحقق أحد المتضايفين دون الآخر محال، تماماً كالتقدّم والتأخّر.»

[١] الطبرسي، أحمد بن علي، الاحتجاج: ٢٥، تفسير الإمام ﷺ: ٥٣٥، المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار، ٩ / ٢٦١، وج ٥٤ / ٦٨.

الطريق الثالث من الاستدلال: «في هذا البيان تذكيرٌ بأوصاف القديم والحادث. ففي الحديث المذكور، أثبت الإمام ﷺ الحادث؛ لأنَّ ما يُرى في العالم وأجزائه هو في تغييرٍ وتبدلٍ وزوالٍ وفناءٍ واحتياجٍ دائمٍ بعضه إلى بعض. ولو تأمّل الإنسان العاقل في العالم وأجزائه، لرأى آثار الاحتياج والعدم والفناء ظاهرةً وباديةً عليه من أقصاه إلى أدناه. فإذا كان هذا العالم -بهذه الآثار والأوصاف- قديماً، فأى شيء إذا ستكون صفات الحادث وآثاره؟ وبعد التأمل، سيترف المرء بأنَّ العالم حادثٌ ومُدبّرٌ ومصنوعٌ. ولهذا السبب، تأمّل المحاججون [في كلام الإمام] ولم يجدوا جواباً، فطلبوا مهلةً لذلك.»

[٢] الطوسي، نصير الدين، رسائل خواجه نصير الدين طوسي، ص ٤٤٢.

وثانيها أنّ الحركات لو كانت غير متناهية لكانت حركة اليوم موقوفةً على انقضاء ما لا يتناهى، وانقضاء ما لا يتناهى بالافراد محال، أي كلّ فردٍ عقيب آخر، والموقوف على المستحيل يكون مستحيلًا.

وثالثًا أنّ حركات زحل أقلّ من حركات الشمس، وهي أقلّ من حركات القمر، وكلّ ما نقص عن غيره فهو متناهٍ.

لا يقال: ينقض هذا بمعلومات الله تعالى، ومقدوراته، فإنّهما غير متناهيين، وأحدهما أقلّ من الآخر، فثبت الحكم؛ لأنّا نقول: يعني قولنا أنّه لا يتناهى مقدورات الله ومعلوماته أنّه ما من فعلٍ يوجد إلّا وهو عالمٌ به وقادرٌ عليه^[١].

ولا يخفى أنّ الدليل العقلي مقدّمٌ على أدلّةٍ أخرى بحسب الصّناعة العلميّة، ولكنّ الغرض الباعث على تأليف هذه الوجيزة، هو: طلب بعض الإخوان منّي الأخبار الدالة على الأمر المهمّ الاعتقادي (كحدوث العالم وحدوث الإرادة) من كلام مولانا الرضا عليه آلاف التحيّة والثناء.

الفصل الرابع: دفع الشبهة

دفع وهم: فإن قيل: ما تقول في قولهم ﷺ: «يا دائم الفضل على البريّة..»^[٢]. و«يا قديم الإحسان..»^[٣]. و«يا قديم الفضل..»^[٤]، ونحوها؛ فإنّ قديم الفضل والإحسان يستلزم قدم العالم؛ لأنّ الفضل والإحسان يقتضيان الشيء الذي يفضل ويحسن عليه.

[١] العلامة الحلي، الحسن بن يوسف، أنوار الملكوت في شرح الياقوت، ٣٥.

[٢] الكفعمي، إبراهيم بن علي، الالمصباح، ٦٤٧ الفصل السادس والأربعون فيما يعمل في شهر شوال.

[٣] الطوسي، محمد بن الحسن، مصباح المتهدّد: ٥٨٥، الكفعمي، إبراهيم بن علي، مصباح، ٢٩٥، ٥٩١.

[٤] الكفعمي، إبراهيم بن علي، البلد الأمين، ٤٠٥، الكفعمي، مصباح المتهدّد، ص ٢٥١.



قلنا: إنّ الآيات المتضافرة والأحاديث المتواترة التي أثبتنا بها حدوث العالم، تُعدّ من المحكمات وأنّ ما يخالفها يُعدّ من المتشابهات، وقد ثبت في محله لزوم إرجاع المتشابهات إلى المحكمات. ولا شبهة في أنّ المراد من القَدَم في هذه الأحاديث هو القَدَم الإضافي^[١]، أي ما يقال للشيء الذي يكون حدوثه في زمان متقدّم بالنسبة إلى الشيء الآخر، أو ما له امتدادٌ وسابقةٌ طويلة. ولقد شاع استعمال لفظ القديم بهذا المعنى في الآيات والروايات كقوله: ﴿عاد كالعرجون القديم﴾^[٢]، و﴿قالوا تالله إنك لفي ضلالك القديم﴾^[٣]، ولا شك في أنّه ليس المراد من القديم في هذه الموارد، القديم الحقيقي بمعنى أنّه أزلي لا ابتداء له. أو فقل: إنّ معنى القديم الإضافي أنّه تعالى كثير الإحسان والفضل.

قال الشيخ الصدوق رحمته الله في باب أسماء الله تعالى من كتاب التوحيد: "القديم: القديم معناه أنّه المتقدّم للأشياء كلّها، وكلّ متقدّم لشيءٍ يسمّى قديماً إذا بولغ في الوصف، ولكنّه سبحانه قديمٌ لنفسه بلا أوّل ولا نهاية، وسائر الأشياء لها أوّل ونهاية، ولم يكن لها هذا الاسم في بدئها؛ فهي قديمةٌ من وجه، ومُحدثةٌ من وجه. وقد قيل: إنّ القديم معناه أنّه الموجود لم يزل. وإذا قيل لغيره (عزّ وجلّ) أنّه قديمٌ كان على المجاز؛ لأنّ غيره محدثٌ ليس بقديم"^[٤].

وأما قوله عليه السلام: «لم يزل سيّدي بالجود موصوفاً»، وقد أوضح الإمام عليه السلام في الحديث نفسه قبل هذه الأشعار، بل في البيت الثاني من الأشعار أيضاً، حيث تدلّ على حدوث العالم، وهو قوله عليه السلام: «كَانَ رَبّاً إِذْ لَا مَرْبُوبَ، وَإِلَهًا إِذْ لَا مَلُوءَ، وَعَالِمًا إِذْ لَا مَعْلُومَ، وَسَمِيعًا إِذْ لَا مَسْمُوعَ»، ثُمَّ أَنشَأَ يَقُولُ:

[١] لا الحقيقي.

[٢] سورة يس: ٣٩.

[٣] يوسف: ٩٥.

[٤] الصدوق، محمد بن علي بن بابويه، التوحيد: ٢٠٩ باب ٢٩ أسماء الله تعالى حديث ٩.



وَلَمْ يَزَلْ سَيِّدِي بِالْحَمْدِ مَعْرُوفًا | وَلَمْ يَزَلْ سَيِّدِي بِالْجُودِ مَوْصُوفًا
وَكُنْتَ إِذْ لَيْسَ نُورٌ يُسْتَضَاءُ بِهِ | وَلَا ظَلَامٌ عَلَى الْأَفَاقِ مَعْكُوفًا
وَرَبُّنَا بِخِلَافِ الْخَلْقِ كُلِّهِمْ | وَكُلُّ مَا كَانَ فِي الْأَوْهَامِ مَوْصُوفًا...^[١]

وقد ظهر من ذلك كله أنّ المراد من القَدَم وما يشابهه في هذه الأحاديث هو القديم الإضافي. وأيضاً قد ثبت في بحث تعارض النصّ والظاهر من علم الأصول لزوم تقديم النصّ على الظاهر فيما لو كان أحد الدليلين قطعياً ونصّاً في أمر، وكان الدليل المخالف ظاهراً فيه.

وحينئذٍ فلا بدّ من التصرّف في ظاهر هذه الأحاديث وحملها على القَدَم العرفي والإضافي، أو طرحها إن لم يمكن توجيهها أو تأويلها؛ لأنّ الظهور لا يصادم البرهان.

وأضف إلى ذلك أنّ قوله عَلَيْهِ السَّلَام: «يا دائم الفضل على البرية...». لا يثبت دوام البرية، بل يثبت دوام الفضل على البرية، ومعنى ذلك أنّ فضله على البرية لم ينقطع في ما لو كانت البرية موجودةً (فدوام الفضل على الخلق إنّما هو بعد تحقّق الخلق)، فهو معنى إضافي لا حقيقي^[٢].

ويمكن أن يكون معناه: أنّ فضل الله تعالى أبديّ لا ينقطع، ولا نظر لها إلى الماضي وما في الأزل، بل هي ساكنة عنه، فلا تعارض الأحاديث المتواترة الصريحة في حدوث العالم.

إن قلت: وجود العالم جود، فلو كان حادثاً لكان الله تعالى تاركاً للجود. وبعبارة أخرى: إنّهُ تعالى فيّاضٌ وجوادٌ، وهو يقتضي قَدَم العالم، وإلّا يلزم انقطاع الفيض والجود.

[١] المصدر نفسه، ص ٣٠٩.

[٢] وجود العالم بعد العدم عند الإمامية: ١٠٤.



قلت فيه:

أولاً: إذا ثبت أنّ وجود العالم في الأزل أمرٌ محال، فلا يحقّ لأحد أن يقول بأنّه تعالى تاركٌ للجود.

ثانياً: (أ) لو كان مقصود القائل من كونه تعالى (فياًضاً وجواداً)، هو نفي التقص من ذاته وصفاته الكمالية كقدرته وعلمه، فذلك أمرٌ مسلمٌ، ولا يلزم منه وجوب إيجاد العالم أزلاً؛ لأنّ الإيجاد متوقّف على إرادة الله تعالى المستندة إليها الأشياء، وأتته تعالى فاعلٌ مختارٌ إن شاء فعل وإن لم يشاء لم يفعل. ولا يخفى أنّ إرادته تعالى لم تتعلق أزلاً إلى إيجاد العالم في الأزل؛ لأنّها من صفات الفعل، وهي حادثه كما ورد في الأخبار الكثيرة.

(ب) وإن كان مقصود القائل من كونه تعالى (فياًضاً وجواداً) أنّه تعالى كاملٌ بالذات، وعلّة تامّةٌ لإيجاد العالم، وتخلّف العلة عن المعلول أمرٌ ممتنع، فقد أثبتنا بطلان هذا المبنى من أساسه في كتبنا الكلامية.

ثالثاً: إنّ الجود فعل؛ ولا يلزم من ترك الفعل اختياراً نقص الذات.

رابعاً: إنّ المتبادر من لفظ (الجواد) هو أنّ الشخص الجواد هو من لا يبخل عن الجود إذا وجد مقتضيه، وإن لم يصدر الجود عنه بالفعل مطلقاً، والدليل على أنّ جواديته تعالى لا تتوقّف على الإعطاء والبذل مضافاً إلى المعنى المتبادر منه بعض الأخبار. كرواية الصدوق بسنده عن أحمد بن سليمان قال: سأل رجل أبا الحسن عليه السلام - وهو في الطواف - فقال له: أخبرني عن الجواد. فقال له: «إنّ لكلامك وجهين: فإن كنت تسأل عن المخلوق، فإنّ الجواد الذي يؤدّي ما افترض الله (عزّ وجلّ) عليه، والبخيل من بخل بما افترض الله عليه. وإن كنت تعني الخالق، فهو الجواد إن أعطى، وهو الجواد إن منع؛ لأنّه إن أعطى عبداً أعطاه ما ليس له وإن منع منع ما ليس له»^[١].

[١] الصدوق، محمد بن علي بن بابويه، التوحيد: ٣٧٣ حديث ١٦، الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي ٣٩/٤ حديث ١.

خامساً: إنَّ المعنى الذي ذكره - وهو استلزام وجود الخالق تعالى وجود العالم رشحاً وفضائلاً بالوجوب الأزليّ - لا يكون كماً للخالق (جلّ وعلا)، بل لا يمكن نسبة نقصان أقبح منه إليه تعالى، بل الكمال اللائق بمقام قدسه تعالى هو انفراده ووحدانيته تعالى بالقدم والأزلية، فالأزلية من الكمالات الذاتية لله (عزّ وجلّ) كما ورد في الحديث: «كان الله ولم يكن معه شيء».

والحاصل، أنّ الذي دعاهم إلى التوجهات والتأويلات الباطلة في معنى الحدوث والقدم، هو أمران: أولهما: توهم لزوم انقطاع الفيض الأزلي عن الخالق (جلّ وعلا). ثانيهما: استحالة انفكاك العلة عن المعلول.

ونقول: إنّ الحقّ عدم لزوم المحذورين في الفاعل المختار الذي كانت فاعليته بالمشيئة والإرادة، ويكون بذاته المتعالية منزهاً عن الاتصاف بالزمان والمكان، والقيل والبعث، والتوليد والترشيح، والتطور والصدور والإصدار، والتجلي والظهور. وأمثال هذه الصفات التي هي خاصّة بالمخلوقات المحدودة المقدرية والمتجزية؛ فهذا لا بدّ من الالتزام بالحدوث بالمعنى الذي قد مرّ وهو إيجاد العالم بعد أن لم يكن بعدية حقيقية.

الفصل الخامس: الأقوال

نشير هنا إلى بعض الكلمات حتى نثبت أنّه لا خلاف بين المسلمين في أنّ ما سوى الله سبحانه وتعالى حادثٌ بمعنى مسبقيته بالعدم، وأنّ لوجوده ابتداءً وأوّل، بل قد عدّ ذلك من ضروريّات الدين.

قال الشيخ المفيد رحمته: "القول بأنّ أشباحهم عليهم السلام قديمة فهو منكرٌ لا يطلق، والقديم في الحقيقة هو الله تعالى الواحد الذي لم يزل، وكلّ ما سواه محدث، مبتدأ له أوّل، والقول بأنهم لم يزالوا طاهرين قديمي الأشباح قبل آدم كالأوّل في



الخطأ، ولا يقال لبشر إنّه لم يزل قديماً»^[١].

و قال: «إنّا غير مصحّحين لقدم الأنوار»^[٢].

وتلميذه الكراجكي في كنز الفوائد^[٣]، والمحقّق الطوسي في الفصول^[٤]، وفي تجريد الاعتقاد^[٥]، وغيرهم أبطلوا القول بقدم العالم وعدّوه من المنكرات. والعلامة الحلّيّ تبيّن في كتبه^[٦] عدّه هذا القول مخالفاً لاجماع المليين. وسأل السيّد المهتّب عن العلامة الحلّيّ: «ما يقول سيّدنا في من يعتقد التوحيد والعدل والنبوة والإمامة لكنّه يقول بقدّم العالم، ما يكون حكمه في الدنيا والآخرة؟ بين لنا ذلك، أدام الله سعدك وأهلك ضدك»، قال في جوابه: «من اعتقد قدّم العالم فهو كافرٌ بلا خلاف؛ لأنّ الفارق بين المسلم والكافر ذلك، وحكمه في الآخرة حكم باقي الكفار بالإجماع»^[٧]. وقال المحقّق الفاضل مقداد في شرح الباب الحادي عشر: «لو كان [الكلام] قديماً لزم تعدّد القدماء وهو باطل؛ لأنّ القول بقدّم غير الله كفرٌ بالإجماع، ولهذا كفرت النصارى لإثباتهم قدّم الأفتوم»^[٨].

قال القاضي سعيد القمّي - من أساطين الفلسفة والعرفان - في شرح الأربعين: «من ضروريّات المذهب المنسوب إليهم حدوث العالم، بمعنى كونه

[١] المفيد، محمد بن محمد، المسائل العكبريّة: ٢٧، م ٦ من مصنّفات المفيد ج ١٤.

[٢] المصدر نفسه، ٣٠.

[٣] الكراجكي، محمد بن علي، كنز الفوائد، ١ / ٣٣ و ٤١.

[٤] المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار: ٥٤ / ٢٤٥، طبع بيروت.

[٥] العلامة الحلّي، الحسن بن يوسف، كشف المراد، ٢١٧، طبع مصطفى.

[٦] شرح التجريد، ٥٧؛ العلامة الحلّي، الحسن بن يوسف، نهاية المرام في علم الكلام، ٣ / ٤، العلامة الحلّي، الحسن بن يوسف، كتاب الاعتقاد في شرح واجب الاعتقاد، ص ٤٧. وفي شرح الياقوت كما في بحار الأنوار: ٥٤ / ٢٤٨.

[٧] العلامة الحلّي، الحسن بن يوسف، أجوبة المهتّابيّة، ص ٨٨ - ٨٩.

[٨] العلامة الحلّي، الحسن بن يوسف، شرح الباب الحادي عشر، ص ٣٠.

مسبوفاً بالعدم الصريح الذي هو غير العدم الذاتي الذي للممكن قبل وجوده، وحين وجوده... ومن أصولهم عليه السلام المقررة عندهم ممّا لا مرية ولا تأويل يعتريه أمور: أولها حدوث الإرادة والمشية بمعنى كونهما عين الفعل... وكلّ من قال غير ذلك فقد ناقض مقتضى مذهبه، وعاند الأئمة الطاهرة في قوله... إلى أن قال: «ليس في الكتاب الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ولا في السنّة النبويّة وأخبار الأئمة الطاهرة، ما يشعر بخلاف حدوث الإرادة كما هو غير خافٍ على أهل البصيرة».

وقال العلامة المجلسي رحمته: «اعلم أنّه لا خلاف بين المسلمين، بل جميع أرباب الملل في أنّ ما سوى الرّبّ سبحانه وصفاته الكمالية كلّها حادثٌ بالمعنى الذي ذكرنا ولوجوده ابتداءً، بل عدّ من ضروريات الدين»^[١].

قال شيخنا الأنصاري رحمته في فرائد الأصول: «إجماع جميع المليين على حدوث العالم زماناً»^[٢].

والشيخ محمد تقى الأملي - من الفلاسفة المتأخرين - بعد أن عدّ القول بحدوث العالم من ضروريات الدين، بل المتفق عليه بين أرباب الملل والشرايع، قال: «فلا ينبغي القناعة في المقام بالقول بحدوث العالم ذاتاً - بمعنى تأخره عن العدم المجمع مع وجوده، كما عليه الحكماء - لأنّه مخالفٌ مع قول المليين»^[٣].

قال آية الله السيّد أحمد الخوانساري رحمته: «إجماع المليين على الحدوث الزماني لا الحدوث الذاتي ولا الحدوث الثابت من جهة الحركة الجوهرية»^[٤].

[١] بحار الأنوار: ٥٤ / ٢٣٨. فلاحظ: مرآة العقول: ١ / ٢٣٥، الاعتقادات: ٢٤، حق اليقين: ٣٠، الباب الثاني، المبحث الثامن، الطبع الجديد. عين الحيوّة، الاصل الرابع: ١ / ١٠٥.

[٢] فرائد الأصول: ١١.

[٣] درر الفوائد، تعليقة على شرح المنظومة: ٢٦١.

[٤] المظفر، محمد رضا، عقائد الإمامية، ص ١٦٦.



وللوقوف على أقوال الأعلام في بحث الحدوث، فلاحظ: «وجود العالم بعد العدم عند الإمامية»^[١].

هذا آخر ما أردنا إيراده في هذه الرسالة المختصرة والحمد لله رب العالمين حمداً كثيراً على كلِّ حال، وعلى كلِّ نعمة كانت أو هي كائنة، وصلّى الله على سيّدنا ونبينا محمّد وآله الطاهرين المعصومين ولا سيّما مولانا الغريب وسيّدنا الطريد وصاحبنا الفريد الوحيد صاحب الزمان، حجّة بن الحسن العسكري عجلّ الله تعالى فرجه الشريف، وسهّل الله مخرجه، وجعلنا من خير أعوانه وأنصاره، ولعنة الله على أعدائهم - الكفرة الفجرة -، ومخالفهم وغاصبي حقوقهم، ومنكري فضائلهم ومناقبهم، ومدّعي شؤونهم ومراتبهم أجمعين من الآن إلى قيام يوم الدين.

[١] وجود العالم بعد العدم عند الإمامية: ١٥ - ٤٨.

